

مع الرجليين وقيل كل ما يبيع منه بطلا الاستحالة
 وقوع جميع ما اوجب لكل فلم يتوافق الاحكام
 والقبول وفيما ذكره اخر انظر في تعريف الصفة
 وقوعه لم يتوافق فيه الالفاظ وصح في الحل
 بقسطه فكذلك هنا وحيد فالذي يتجه الكل منها
 فيما عدا ذلك الجذر تعريف المصنفه فيه لتعذر
 وقوعه لاحدهما ولا يدخل وتر في قوس ولو لوه وجد
 بطن سمله بل في الآن كان فيها اثر ملكه كتعب و
 يكون لقطه اي هي للصيد الا ان كان فيها اثر ملكه
 فيما يظهر لانه واضع اليد عليها او لا ويد المشتري
 مبنية على يده ويدخل في بيع الدار نعلها وبرئها
 لانصافها الا ان كان من تعدد العدم المسامحة
 بهما **وكذا في باب العبد** يعني العن الذي عليه
 حالة البيع تدخل في بيعه **الاصح** للعرف قلت **الاصح**
لا يدخل ثياب العبد في بيعه ولو سائر عوارضه
والله اعلم اذا عرف في ذلك مطرد كما لا يدخل سرج
 الدابة في بيعها كما يدخل نعله وحلقته وخاتم
 قطعا ونازع السكي في النعل لانه كالثوب وظاهر
 دخوله في ثوبه وانتم له من النعل لانه من اجزائه
 كما علم مما مر في الوض **فرع** اذ باع شجرة
 رطبة وجردها من نخوارض صرحا او تبعا كما مر
 دخل

دخول عروقها وان استتدت وجاوزت العاده
 كما يشمله اطلاقهم **ورقها** ولو باسبن على
 ما اقتضاه اطلاق الرافعي لكن قضية كلام الكفاية
 ان الورق كالقصن وهو منجمه بجامع اعتبار قطع
 باس كل منهما بخلاف العروق واوعية نحو الطلع
 وقياسها العرجون تبعا لها ثم رايه الزركشي بحث
 في الثمار يخرج انها للبايع قال لا العاده قطعها مع
 الثمر اه **وقيل** خنا قال اي او عنت النخل العرجون
 فيما يظهر خلاف لمن قال انه لمن الثمر اه وما علل
 به الزركشي من ان قطعها مع الثمر لما اعتيد صيرها
 وجيه مثله وبه يعلم الفرق بينهما وبين الوعية
 لانها تتفصل عنها الثمره عاده وتكون بالقص
 انشبه بخلاف العرجون وسائر ربحه وتباني ان ذاك
 في المساقاه للعامل اولها لكه ما يستأنس به لما هنا
 اذ ما للعامل يدخل هنا وما الا فلا **وفي ورق الثوت**
 الابيض الا ان في المبيعه شجرة في الزرع وقد خرج
وجه انه لا يدخل لانه يقصد لثمة بيته دوود القر
 ويرد بانه حيث كان للشجرة ثمره جز ورقها كان
 تابعا لا مقصودا فدخل في بيعها ومن ثم دخل
 ورق السدر على الاصح ويؤيد ذلك احادي
 احتمالي البيان المنقول عن الماوردي والرويات